قضايا سياسية

اسم المقال: العشيرة واستراتيجية بناء الدولة المعاصرة في العراق ما بعد 2003
اسم الكاتب: أ.م.د. فلاح خلف كاظم الزهيري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1544
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 22:09 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العشيرة واستراتيجية بناء الدولة المعاصرة في العراق ما بعد 2003

أ.م.د فلاح خلف كاظم الزهيري*

الملخص

تعد العشيرة ركنا اساسيا في التكوين الاجتماعي العراقي بنيويا ووظيفيا، لما تضطلع به من ادوار مهما في الضبط الاجتماعي وفي الاتجاهات التي تؤدي إلى المحافظة على القيم الاخلاقية والسلوكية وتمتين الاصرة الوطنية، ولم تخلى العشيرة عن دورها في العمل السياسي، لذا توجهت انظار السياسيين للعشائر للاستعانة بها واستثمار دورها في التعبئة الحزبية والجماهيرية، اذ اثبتت العشيرة وعلى وجه الخصوص في محطات التوتر الاجتماعي انها الملاذ الامن من تلك التوترات، بعيدا عن الاستقطاب الديني والعنصري والطائفي .

الكلمات المفتاحية : العشيرة ،استراتيجية ،بناء الدولة ، المعاصرة

المقدمـــة:

تتكون المجتمعات الانسانية من انساق متعددة ومتنوعة تؤدي ادوارا مختلفة بحسب مستوى وعي افرادها وتطور علاقاتها في الداخل، وهذه الانساق الاجتماعية غالبا ما تتحكم بها علاقات القرابة والعصبية التي تعمل على توجيه تلك العلاقات بالشكل الذي يخدم توجهات هذه الانساق وعلاقاتها المستقبلية على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، والمجتمع العراقي أنموذج ذلك ، وعلى الرغم من التطور والتقدم الحاصل في الوعي ومستوى الثقافة (بكل تنوعاتها) الا ان قيم تلك الانساق لازالت تتحكم في علاقاتها وخياراتها الاجتماعية والسياسية الامر الذي جعل تلك الفواعل الاجتماعية محط انظار سياسيين والقوى الاجتماعية الاخرى بقصد استغلالها وتكيف دورها لصالح توجهاتهم المستقبلية وهو ما اسهم في ازدياد القيمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتلك الفواعل وزاد اثرها العام في موضوع بناء الدولة المعاصرة وهو موضوع الدراسة الحالية.

*الجامعة المستنصرية /كلية العلوم السياسية

هدف الدراسة : حدد هدف الدراسة في التعرف على اثار الفواعل الاجتماعية(العشيرة) داخل المجتمع العراقي وبيان نتائجها على تطور تلك المجتمعات على المستوى القيمي والفكري فضلا عن تتبع اثرها في بناء الدولة العراقية المعاصرة بعد 2003 .

أهمية الدراسة : تظهر أهمية الدراسة في توظيف الأنساق الاجتماعية على اختلاف تنوعاتها في تطور المجتمعات الانسانية وبناء دولها وفق منظومة قيمية يفترض ان تحاكي التطور الانساني والمعرفي العالمي وان تكون عونا وسندا في عملية البناء ولاسيما بناء الانسان وهو أداة التغيير والتحول في المجتمعات المعاصرة .

إشكالية الدراسة:

تنطلق اشكالية الدراسة في كيفية توظيف دور النخب العشائرية في بناء منظومة الدولة الحديثة بعيدا عن السلوكيات الاجتماعية القائمة على الموروث المتناقل والتقاليد التي لا تنسجم مع رؤية الدولة المعاصرة وتقف بالضد من عملية البناء والنهوض بآفاق جديدة.

فرضية الدراسة:

تنطلق فرضية الدراسة من ان الفواعل الاجتماعية تشكل اساس في أي مجتمع اذ لا تفرز انعكاسات سلبية ولا تشكل اطارا سلبيا للانتماء الاجتماعي ولا تعيق حركة وفاعلية بناء الدولة ما لم تتحول الى سلوك يستمد ركائزه من قيم واخلاق وعادات وانماط تتفاعل داخل تلك المجتمعات ، والعشيرة كفاعل اجتماعي اساسي في المجتمع لا تمثل ظاهرة سلبية بحد ذاتها ما لم تفرز نظاما للسلوك السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي يتقاطع مع بقية الفواعل الاجتماعية وبالتالي الاضرار في عملية بناء الدولة ، ولتأكيد هذه الفرضية اعتمد الباحث على المنهج التحليلي الاجتماعي القائم على اساس توظيف معطيات التاريخ والذي يتطلب الولوج الى اعماق الظاهرة محل الدراسة وتبيان اسبابها ونتائجها ، ،فضلا عن ذلك فان الدراسة معنية بتقديم الاجابة على الاسئلة الآتية :

- ما حدود تأثير العشيرة في البعدين الاجتماعي والسياسي وانعكاساتها على بناء الدولة ؟
- ما العلاقة بين مفهوم بناء الدولة والتركيبة العشائرية في العراق ؟
- ما آثار الفعل العشائري في رؤى مستقبل الدولة العراقية ؟
- هل هناك امكانية لوضع خارطة طريق لمستقبل توظيف النخبة العشائرية في بناء الدولة ؟

أولا : المصطلحات والمفاهيم

العشيرة: هي مكون اجتماعي تكون على شكل اسرة كبيرة فيها الافراد يكونون على شكل متسلسل ينتسبون الى جد واحد وتكون القرابة بينهم من هذا الجد ، ويكونوا في مكان او حيز مناطقي واحد ، ولذلك فان العشيرة هي وحدة مكانيه، ويعتقد ان جميع افراد العشيرة الواحدة لهم جداً واحدً مشتركين فيه وهو الذي قام بتأسيس العشيرة ، وقد يكون هذا الجد الرئيسي هو من وحي الخيال او أسطورياً [1] ، وقد قام العالم الاجتماعي الفرنسي(دوركايهم) Durkheim بتعريفها معتقدا" بأنها مجتمع تتعدد فيه المكونات الاجتماعية ومع ذلك يحتفظ بوحدته وتماسكه ولا يرضى ان تنقسم افراد عشيرته الى مجموعات صغيرة او انقسامات في داخل العشيرة [2]، ويقصد بالعشيرة في العراق من الناحية الإمبريقية وحدة اجتماعية قائمة على تضامن وشائجي ذي مضمون تعصبي يبرره الانتماء إلى نسب حقيقي أو مفترض، وهي جزء من بنية تراتبية تحكمها عوامل كثيرة، لعل في مقدمتها الامتدادات الافقية والقرابة والمكان إذ كلما صغر الحجم ازدادت العلاقات القرابية قوة وتأثيرًا[3] .

ويطرح كريم حمزة مدخلا آخر لفهم طبيعة العلاقة بين العشيرة والدولة في العراق وفق ما اسماه (منظور التصادم والتخادم) بين الدولة والعشيرة وقصد بالتصادم كل جهد خفي أو علني استهدف مصادرة قوة العشيرة وجعلها أكثر انقيادًا للدولة، سواء من خلال تغيير مكانة الشيخ، أو من خلال إيجاد موطن مستقر للعشيرة بدلً من بداوتها كما يوفر التصادم فرصة للتأثير في منظومات قيم العشيرة بما يمكنها أحيانًا من المشاركة في حياة المجتمع الأكبر ، أما التخادم، فهو كل صيغة براغماتية خفية أو علنية للتعاون بين الدولة والشيوخ ومن ورائهم العشيرة لأجل مساندة مواقف الدولة والحفاظ على رموزها ونظامها وايضاً خدمتها ومراعات امتيازات شيوخ العشائر [4].

---

[1] محمد الخطيب: الاثنولوجيا (دراسة عن المجتمعات البدائية)، ط1، دار علاء الدين دمشق، 2000، ص164

[2] محمد احمد غنيم: الضبط الاجتماعي والقانون العرفي (دراسة في الانثروبولوجيا الاجتماعية))، ط1، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 2009، ص47

[3] خالص الاشعب: المحلة العربية التقليدية بين الأصالة والتحديث. المائدة الحرة؛ 14 . بغداد: بيت الحكمة ،1998

[4] انظر كريم حمزة : تاريخ الاستخدام السياسي للهوية المحلية العشائرية في العراق تخادم الدولة والمشيخة ،مجلة مركز عمران للدراسات الاستراتيجية ،العدد 19 /5، 2017 ،عمان الاردن .ص90

مرت العشائر في مراحل تطور مختلفة تمتد جذورها إلى آلاف السنين، وهي مرحلة انتقالية من مجتمع الصيد والمشاعة البدائية في العصور الحجرية، إلى مرحلة تكوين الشعوب والدول، ولذلك فهي بلا شك، تعد مرحلة متقدمة على ما قبلها، ولكنها متأخرة بالنسبة لما بعدها ، وهي مؤسسة اجتماعية تهدف الى تحقيق الامن والاستقرار وبث الطمأنينة بين الافراد وغرس المودة والصلاح والتكافل الاجتماعي ونبذ التطرف والعنف والصراع بينهم ، واهم ما يتميز به المجتمع العشائري تعصب الفرد للجماعة التي ينتمي اليها، فالفرد في المجتمع العشائري يعطي ولاءه لعشيرته امام العشائر الأخرى ، فضلاً عن ذلك ان النظام في العشيرة غير مركزي وقيادته تكون من قبل رئيس العشيرة حصراً فهو لا يتمتع بنظام اداري معين وبإمكانه السيطرة على مختلف الافراد في العشائر الاخرى التي تعيش في المنطقة المجاورة له بل اكثر من ذلك ان المجتمعات العشائرية غالبا ما تشكل نمطا من الاستقلال الذاتي بفعل الطبيعة اللامركزية للنظام العشائري، فالمجتمعات العشائرية بشكل عام غالبا ما كانت مجتمعات مغلقة لا تقبل التطور ولا الانفتاح وشكلت فرقا خاصا بها عن كل ما حولها ينكمش داخل اطار معين من العادات والتقاليد الممتدة الى الماضي السحيق[5] .

ومن هذا المنطلق فان العادات والتقاليد والاعراف والقواعد التي تسير عليها العشيرة تكون لها اهمية كبيرة في تكوين العشيرة فتكون لها شكلاً تاماً خاصاً بها، وتكون لها كياناً مستقلا ، ويكون العرف فيها بمثابة قواعد قانونية تتبع مخالفتها وقوع عقوبات على المخالف ، لذلك يكون لها دوراً فعالاً في ان يكون افراد هذه العشيرة اكثر التزاماً وتضحية من اجل انصاف المظلومين وانقاذ المنتمين لها والاستعداد والانحياز للقريب في مواجهة الاخرين عند نشوب النزاعات بين الافراد او الجماعات الاخرى ، ويشير الباحثين في العلوم الاجتماعية والأنثروبولوجية بان للعشيرة وظائف تساعد على تماسك وحفظ كيان النظام الاجتماعي للمجتمع ومنها الاتي :

التماسك الاجتماعي (التضامن الاجتماعي): العشيرة وحدة اجتماعية يسودها التماسك والتعاون الاجتماعي ولذلك يسارع جمع افراد العشيرة الى مساعدة العضو الذي يحتاج الى العون ويترتب على هذا التضامن الاجتماعي شعور افراد العشيرة بالأمن والاستقرار وهو شعور اقوى من ذلك الذي يسود الاسرة الواحدة وذلك لان العشيرة أكبر حجما من الاسرة وأكثر قوة منها، فالعلامة(ابن خلدون) يرى ان من اهم خصائص المجتمع

[5] جاسم حسين الصكر: شيخ العشيرة ودوره السياسي في العراق خلال سنوات الانتداب البريطاني 1920–1932،ط1، دار الفرات للطباعة والنشر، العراق ،2009، ص20

البشري هو التضامن الاجتماعي الذي ينشأ نتيجة للضرورة اذ لا يستطيع الفرد في الطبيعة ان يحيا بمفرده ما لم يكن في رفقة الاخرين لعدم قدرته على صنع او انتاج كل ما يحتاجه من المستلزمات والبضائع، وكي يستطيع الاستمرار في الحياة ومواجهة المخاطر التي يمكن ان يواجهها جراء اي اعتداء عليه [6].

الضبط الاجتماعي: تقوم العشيرة بعملية الضبط الاجتماعي وتوفر الامن الداخلي لأعضائها ويتم ذلك عن طريق قيام رئيس العشيرة واعوانه بالأشراف على التطبيق الامثل للنظام العام الذي يتجسد في مجموعة من التقاليد والأعراف، ويشرف رئيس العشيرة على تنفيذ العقاب لمن يخالف تلك التقاليد والاعراف، فالضبط الاجتماعي يعد ظاهرة لها قواعدها الاجتماعية التي تنمو وتتبلور تدريجيا من وسط البيئة الاجتماعية ووفقا للمتطلبات الاجتماعية ، وذلك عن طريق عمليات الانسجام الاجتماعي الملزمة لجميع ابناء العشيرة وكأنها قانون او نظام ثابت تسهم في بناء في شخصية افراد العشيرة [7].أما وظيفة الضبط الاجتماعي للدين فيمكن ملاحظتها في الدور والمكانة التي يتمتع بها السادة (في البيئة العشائرية في الجنوب، وزعماء الطرق الصوفية في البيئة العشائرية كردستان). [8] **تنظيم النشاط السياسي:** أن التاريخ السياسي للمجتمع العراقي يتمحور حول رؤساء العشائر ومواقفهم، وقد برز دورهم في التاريخ السياسي ابان ثورة العشرين حيث كان لشيوخها اليد الكبرى في التصدي للاحتلال البريطاني،، وبالتالي تصاعد دورهم السياسي بشكل اكبر بعد ان شغلوا حوالي (19.3%) من مقاعد اول برلمان عراقي في عام(1925) وقد سبب هذا الكم والعدد الكبير من الشيوخ في البرلمان الى نشوف تنافس بينهم على السلطة ومع سلطة الانتداب البريطاني التي كانت تسعى الى كسب ود الشيوخ من اجل مساندتها ضد الملك ، لذا فإن مشاركة افراد المجتمع العشائري سياسياً قد يصبح وسيلة ضغط عليهم بسبب توجهات شيوخ العشائر في مواجهة الحكومة ، وقد عمد بعض شيوخ العشائر على ان يجبروا ابناءهم على مواجهة السلطة من اجل تحقيق مكاسب مختلفة منها توحيد القبائل إمام السلطة السياسية، واجبار الحكومة على تقديم إعانات للمحتاجين من الفلاحين وممارسة الدورين السياسي والوجاهة الاجتماعية لهم خارج نطاق العشيرة، ولهذا شهد العراق نزاعا قويا" على السلطة بين الحكومة

---

[6] غني ناصر حسين القريشي: الضبط الاجتماعي، ط1، دار صفاء، عمان، 2011، ص202

[7] المصدر السابق، ص130

[8] انظر ياسين البكري: مقدمة لدراسة القبيلة في العراق في ضوء علم الاجتماع السياسي(بنيتها، ديناميتها، دورها السياسي) مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ، 30 ، 2010،ص6.

والعشائر انعكس بنتائجه على واقع المجتمع العشائري من كافة النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية[9] .

اما مفهوم بناء الدولة : هو عملية تكوين مؤسسات الدولة واجهزتها على وفق نظام قانوني منبثق من الواقع المجتمعي لأجل تأدية وظائف تخدم ابناء المجتمع والنظام من تكامل وتغلغل والتزام وولاء ومشاركة وتوزيع وكسر الفجوة بين الحاكم وافراد الشعب المفضي بالنتيجة الى تحقيق الانسجام السياسي[10] ، واليوم الآراء في العراق تنقسم الى اتجاهين حول العلاقة بين العشيرة وعملية بناء الدولة، فالأول يرى ان العشيرة شكل متقدم ومتطور من المجتمع المدني يمكن التعايش معه وتحقيق التقدم والتماسك الاجتماعي ، فتكون عنصراً داعم للسلم وتعايش الأهلي والتطور الاجتماعي، كما حدث مؤخراً في العراق، ويحدث في بلدان اخرى على سبيل المثال مصر وسوريا والأردن والسعودية، ولذلك يجب على المجتمع العراقي تجاوز الخوف من العشائر، وتجاوز الفكرة الدوغماتية باعتبار الولاء للعشيرة مناقض للوطنية والقومية والدين والطائفة والمذهب لان العشائر نسيج اجتماعي يتعايش مع كل هذه العناوين ويتأثر بها ويؤثر فيها، لذلك يجب العمل على إعادة بناء المجتمعات العشائرية وفسح المجال أمامها للمشاركة في بناء الدولة ومؤسساتها والاستفادة منها في تحقيق هذه الغاية ، اما الثاني فيرى ان العشائر واقع مفروض على الشعب وموروث من الماضي القريب والبعيد، ويمكن تقبلها اجتماعياً في الوقت الراهن والاستفادة من وجودها من اجل فرض الامن لتحقيق الانتصار على الارهاب في الظروف الحالية، وذلك بسبب ضعف المؤسسة الامنية لحداثة تكوينها وانها مازالت في طور البناء ولم تكتمل بعد فتبرز الحاجة إلى مساندة العشائر ورجال المؤسسة الدينية وتوظيفها في العراق لخدمة الشعب، والاستفادة منهم في الظروف الطارئة الحالية ،ولكن في نفس الوقت يجب عدم سن قوانين من شأنها تكريس العشائرية والقبلية ونشر قيمها ونفوذها على حساب السلطتين التشريعية والتنفيذية في ادارة الدولة، لأنها على المدى المتوسط والبعيد هي على النقيض من بناء الدولة المدنية والتقدم الاجتماعي والسلم الأهلي ، بعبارة اخرى يجب عدم السماح للظروف القاهرة المؤقتة أن تكرس آثارها السلبية الضارة على المجتمع وعلى المدى الطويل لأن ذلك يحمل معه المخاطر والاضرار على مستقبل الدولة . [11]

---

[9] حنا بطاطو: العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ج1، ط1، ترجمة عفيف الرزاز، (بيروت، 1990)، ص 121

[10] C.Isaak ,Alan, Scope and methods of political science, Darsey press,lllois,1969,p 110

[11] انظر عبد الخالق حسين : العشائر والدولة ، مقال منشور على موقع مجلة صوت العراق الالكترونية، تاريخ الدخول 2020/6/22 . / https://www.sotaliraq.com/2019/08/09

ثانيا / مسار التأثير العشائري في بناء الدولة العراقية منذ التأسيس عام1921 وحتى 2003

ادت طبيعة المجتمع العراقي دورا في نشأة الدولة العراقية في بداية القرن الماضي فاتصافه بالتعددية الاجتماعية وشدة التنوع من حيث انتماءات الافراد والجماعات للعصبيات القبلية والطائفية والعرقية تبعا للبيئة وللإقليم والنظام العام ومستوى المعيشة والوضع الاقتصادي والتجارب التاريخية وقربها او بعدها من دول الجوار اثّر كل ذلك ليس فقط على مستوى البناء السياسي للدولة وانما ايضا على مستوى التكوين الطبقي فانعكس كل ذلك على واقع المجتمع العراقي بشكل عام [12] وفي تاريخ العراق الحديث والمعاصر كان للعشائر دوراً مهماً وتأثير في الأوضاع السياسية والاجتماعية ، فمنذ أواخر القرن السادس عشر الميلادي ولغاية الحرب العالمية الأولى شكلت بعض التحالفات العشائرية ما يشبه الإمارات المستقلة، في البادية العراقية الممتدة من سفح جبل سنجار في غرب الموصل مروراً بغرب الفرات إلى غرب البصرة وشمال الجزيرة العربية. وكانت إمارات الصحراء تلك تفرض سطوتها على المدن وطرق المواصلات الرئيسة وهي منتشرة خارج تلك المدن في عمق البادية العراقية ، ويمكن ملاحظة الظواهر التالية التي ميزت المجتمع العراقي عن غيره وهي :

1- السيطرة الابوية ،اذ يمكن ارجاع كثير من الامراض السياسية العراقية الى التركيبة الاجتماعية والى مفهوم هيمنة السلطة الابوية بالدرجة الاولى ليس على مستوى الاسرة فحسب بل على المستوى السياسي ايضا، اذ يتجلى ذلك من خلال اساليب التنشئة الاجتماعية والسياسية بل في مختلف مؤسسات التربية والعمل والدولة التي تذهب الى احلال فكرة سلطة الدولة محل سلطة الاب التي ستكون هنا السلطة السياسية كبديل يحل محل سلطة الاب لتشابه مواقفهم فكون سلطة الاب تتسم بسمة التسلطية وسلطة الدولة هي الاخرى تسلطية وهنا تكمن جذور سلطوية المركز السياسية في كل العهود التي مرت .

2- نتيجة لذلك فان الانظمة والمؤسسات والبنى والاتجاهات القيمية السائدة في المجتمع العراقي لم تشجع على اشراك الشعب في مختلف النشاطات الانسانية وبالتالي في صنع القرار بل العكس من ذلك صادرت حقوق الافراد والجماعات المدنية وعطلت مشاركة دورها في تحسين مستويات المعيشة فقاد هذا الوضع الى جعل الافراد والجماعات كمجموعات عاجزة ومغلوبة على امرها مرهقة بمهمات تامين

[12] منذر نعمان الاعظمي :ابعاد اجتماعية في مسيرة التحرير في العراق، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،2008 ،ص 209 – 210 .

حاجاتها اليومية ومنشغلة عن قضاياها الكبرى المتعلقة بشؤون المجتمع السياسية [13] ، وفي العهد العثماني الاخير لم تكن الحكومة مهتمة بأمن البلاد وشؤون الناس، بل كان دور الحكام منصباً اساسا على جمع الضرائب وإرسالها إلى العاصمة إسطنبول ولهذا السبب لم يكن أمام العراقيين غير اللجوء إلى عشائرهم والتماسك فيما بينهم لضمان أمنهم وسلامتهم بقيادة شيخ العشيرة، وكانت هذه العشائر في حرب دائمة فيما بينها، ومع الحكومة العثمانية أيضا والتي كانت تشجع أحياناً الحروب بين القبائل من أجل إضعافها، وتنحاز إلى هذه القبيلة أو تلك حسب المصالح وتبدل الأحوال ، وعمل العثمانيون جاهدين على تفتيت العلاقات العشائرية، منطلقين من هاجس أمني يقيهم مخاطر العنف العشائري أيا كان شكله، من دون اهتمام مقصود بتغيير الثقافة العشائرية ، غير أن إجراءات وأحداثا معيّنة، مثل التعليم والتوطين وامتهان الزراعة أو الهجرة والعمل في المدينة وغيرها، أدت إلى بعض التغيرات القيمية التي مسّت معايير التقييم الشخصي للمكانة، كالشرف والالتزام بتقاليد الدفاع عن الأسرة، أمّا البريطانيون، فكانت خطوتهم الأولى عند احتلال البصرة سنة 1915 إصدار ما سُمّي (بيان العشائر) ملزمين السكان بتطبيقه ، وبعد الاستيلاء على بغداد في الشهر الثالث من عام 1917 ، توسع مساحة ذلك البيان فصدر نظام دعاوى العشائر في يوم 28 من الشهر الثامن 1924 ، والذي تم تعديله في 1 من الشهر السادس من عام 1933 ، الذي جرى سريان العمل فيه حتى اندلاع ثورة 14 تموز في عام 1958 [14]. واستمرت الحالة هذه إلى تكوين الدولة العراقية ، وهذا الامر لم يكن بالشيء السهل بالنسبة لمؤسسي الدولة العراقية والاحتلال البريطاني استمالة القبائل لها خلال وقت قصير جداً ، بل شابت العلاقة توترات وحصلت خلالها صراعات صادمة، بدأت بحرب الجهاد ضد الاحتلال، لتليها ثورة العشرين، واستمرت العلاقة متوترة بين الدولة والعشائر خلال النصف الأول من العهد الملكي، اذ كانت بعض النخب التي تتناوب على السلطة، ما أن تصير في المعارضة حتى تلجأ إلى تحريض العشائر ضد الحكومة، وكان موقف الحكومة حرجاً في البداية إذ كانت تعاني من ضعف، ونستنتج مما سبق، أن هناك علاقة عكسية بين الدولة والعشيرة، أي كلما ضعفت الدولة استقوت العشيرة، والعكس صحيح ، وعندما حصلت ثورة 14 تموز 1958، كان من أهم مهماتها وأهدافها ضرب الاقطاع في الصميم، اذ

[13] خضر عباس عطوان :مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ،2007 ، ص17 –19 .

[14] انظر: عباس العزاوي، عشائر العراق،: (4ج في 2 مج) بيروت: مكتبة الحضارات، 2010 ، ص 224

أصدرت الثورة قرار إلغاء حكم العشائر، وبذلك جردت شيوخ العشائر من سلطتهم القانونية، وحررت 70% من أبناء الشعب من سطوتهم والضربة الثانية جاءت لهم عن طريق قانون الإصلاح الزراعي الذي ضرب مصالحهم الاقتصادية وبذلك حققت الثورة انقلابا اجتماعيا جذرياً في المجتمع العراقي[15]، وخلال مدة حكم البعث فرض نظام صدام حسين، الذي كان يقوم على سردية قومية، تعاملا راسخا مع العشيرة، وأعاد مركزيتها في العراق رغم ان النظام ذا أبعاد قومية ليست لها علاقة بالعشيرة كما هو مفترض، إذ أدى فشل الدولة القومية في الوطن العربي إلى نشوء حروب الطوائف وهيمنة الهويات الفرعية، لكن النظام اعتمد على العشيرة، وأعطى لها سلطة، بسبب شعوره بالحرج السياسي بعد عام 1991 بعد أن انتفضت مناطق عديدة في العراق ضده، وضعفت مؤسسات الدولة، فحاول أن يستقطب العشائر لإرجاع هيبة النظام وتقويته على حساب المشاكل السياسية التي خلقها الاستبداد وتعدّد الحروب التي لا طائل منها لتنتعش العشيرة من جديد[16].

وبعد الاحتلال الامريكي للعراق (2003) حاول الامريكان ممارسة الضغط على العراقيين، لتبني الانموذج الامريكي في ادارة الدولة، لكنه جوبه بمعارضة من العشائر العراقية ابتدأت بالتوعية المضادة للمشروع الامريكي سلميا"، الامر الذي اعطى قوة تفاوضية للحكومة عن طريق الاصرار على عدم القبول بالاستراتيجية الامريكية للانسحاب، فضلا عن ذلك اسهمت العشائر في الاستفتاء على الدستور عام (2005) بمشاركة واسعة، على اعتبار ان الدستور يمثل وثيقة عقد اجتماعي يسمح بالمشاركة السياسية، التي تضمن وتركز على جميع حقوق الافراد وبالتالي تؤدي إلى الالتحام والتماسك الوطني ومنح الفرصة للجميع لتولي المناصب المهمة في الدولة لصاحب الكفاءة والاختصاص ، وهذا الامر سمح ودفع ابناء العشائر لاجل الانخراط والترشح لانتخابات مجلس النواب في الدورات الانتخابية القادمة ، وبمشاركة الواسعة فيها، والتنفيذ الواعي لفتاوى المراجع الدينية في التمسك بقواعد الديمقراطية، التي تنسجم والحالة الوطنية ومواد الدستور[17]

---

[15] د. عبدالخالق حسين : العشائر والدولة ،مصدر سبق ذكره .

[16] أحمد الشيخ ماجد : العشائرية في الانتخابات العراقية.. الديمقراطية أثاثًا وضيافة ،مقال منشور على شبكة الانترنت موقع https://www.ultrasawt.com .

[17] انظر :مركز الفرات للتنمية والدراسات والاستراتيجية ،ندوة :دور العشائر في حماية التجربة الديموقراطية في العراق الانتخابات انموذجا ،28/ 2/ 2018 ،موقع المركز Fcdrs. Com

إن الشيء المهم والأساس للقبائل والعشائر وتأثيرها الدائم في المجتمع العراقي، يكمن في هيكليتها وتنظيمها وطوال مراحل تأسيس الدولة العراقية الحديثة والمعاصرة، وما قدمته تلك العشائر من حماية لأفرادها ونصرتهم دليل على ذلك، اذا ما تعرضوا لاعتداء أو ظلم من أفراد أو جماعات ينتسبون لعشائر أخرى، ولا سيما في الفترات التي تضعف فيه سلطة الدولة ويصعب تطبيق القانون، فتصبح الأعراف العشائرية أقوى من القوانين وأكثر إلزاماً، لذلك نجد أن معظم العراقيين يحترمون الارتباطات العشائرية ويلتزمون بها، على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية والتعليمية، لأنهم يعدونها مصدر قوة لهم، وفي السياق ذاته نجد أن جميع الأحزاب والتيارات السياسية التي عملت في الساحة العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة، سواء التي أصبحت في السلطة أو خارجها، سعت لكسب ود الزعامات القبلية والعشائرية .

ثالثا: العشيرة وتركيبة السلطة السياسية في العراق بعد 2003

في هذا المحور يتبادر الى الاذهان سؤال محوري واساسي مفاده هل ان الفواعل الاجتماعية المتعددة في مجتمع ما تؤثر في الاستقرار السياسي للنظام وفي عملية بناء الدولة ؟ ان الاجابة على هذا التساؤل تقتضي الرجوع الى مفهوم التعددية وارضيته الفلسفية كمصطلح سياسي له خلفية فلسفية وقاعدة انسانية وواقعية مفادها ان الحق ليس حكرا عل احد وان التنافس السياسي هو من اجل ترجيح منظومة ما واضعاف اخرى وان مبدأ التعددية يصر على شرعية الصراع المنظم فقط على ان المجتمع التعددي هو المجتمع المكّون من عدة جماعات بشرية يتعايش بعضها مع بعض تحت سلطة تنظيم سياسي مشترك، اذ تعكس هذه السلطة تلك المشاعر المرتبطة بمفهوم المواطنة التي يجد الافراد والجماعات مجمل طموحاتهم ممثلة في هذه السلطة التي يتحدد دورها بالقيام بعملية التحكيم بين مصالحهم المتعارضة دون ترجيح مجموعة على اخرى وتوفير الامن للجميع بفرض سلطة رقابتها الشرعية[18].

ان ما يميز المجتمع العراقي هو صفة تعددية مكوناتها المنتظمة في دولة واحدة لكن مع وجود مشكلة مهمة الا وهي افتقاد هذه المكونات لمبدا التوافق الذي هو الاساس الذي يقوم عليه الاجماع المتعلق بموضوع شكل الدولة والمصالح المشتركة ، فمنذ تأسيس النظام السياسي وهو عاجز عن ادارة الاختلاف والتحكيم في امر الصراع القائم بين الجماعات المختلفة فتأجيج المنحى الطائفي من جهة ومن جهة اخرى المنحى

[18] انظر :شنا فائق جميل ،مستقبل العراق بين بناء الدولة ومحاولات التقسيم ،دار ورد للنشر والتوزيع ،الاردن ،2011 ، ص66

العشائري اسهم في ذلك ،فضلا عن ذلك الصراعات السياسية الناتجة عنها تقف عائقا امام بناء مجتمع سياسي اوسع من التماثل الاجتماعي بعبارة اخرى ادت ظاهرة التعدد المجتمعي في العراق دورا مؤثرا في حالة عدم الاستقرار السياسي لان هذا التعدد لم يجري وفق مبدا احترام الحقوق وحق المشاركة للجميع وفق منطق الادارة السلمية للاختلاف فتحولت الدولة نتيجة هذا الصراع الى اداة لفرض صيغة التوافق القسري لخلق التجانس الاجتماعي والتوحد السياسي بين الفرد والدولة توافقا قابل للانفجار في اي لحظة اذا ما اشتدت درجات القلق والتوتر داخل المجتمع[19] ، ويعتقد الباحث ان هذه التعددية في جذورها العشائرية والتي تتضح في شكل طائفي ديني تمزق النسيج المجتمعي وتثير النعرات التي تؤثر في خلق كيان مترابط ومتماسك والتي هي ضرورية واساسية لوجود الدولة في محاولتها لخلق وتدعيم ثقافة سياسية ذات اطار قانوني وشرعي قادرة على توفير ضمان الولاء للدولة بدلا من الولاء العشائري، وهنا لا ندعو الى الغاء العشيرة او محوها من دائرة التأثير الاجتماعي بل هي دعوة الى اعادة صياغة العلاقة ما بين الفرد وعشيرته وانتمائه لها وهي علاقة لا يمكن الفرار منها حاليا وعلاقة الفرد بدولته وارتباطه القانوني والشرعي بها وتكييف تلك العلاقة وفق مبدأ ان الانتماء للعشيرة واعرافها يجب ان لا يتعارض او يتقاطع مع كون الفرد خاضع ومنتمي لمنظومة قانونية ومؤسساتية هي دولته التي تمثله وتحرص على امنه وتسعى لتوفير الحياة الكريمة له، بعبارة اخرى لا يجب ان يكون الولاء العشائري متقدما على الولاء للدولة وقانونها ومؤسساتها ، وهذا التلازم والتوازن في العلاقة هو القادر على تدعيم الاستقرار الاجتماعي والسياسي الضروريان لبناء الدولة المعاصرة ، وفي النظم السياسية عموما تتعدد عوامل التأثير وترتبط فعالية العوامل المؤثرة في النظم بمدى استقرارها واكتمال مؤسساتها وتطور خبراتها وطبيعة فاعليته ، وبفعل حداثة تجربة بناء الدولة العراقية الجديدة بعد 2003 فان الدولة لازالت تفتقر الى المقومات التي من شانها ان تبعدها عن دائرة التأثر بجملة العوامل الداخلية والخارجية ، ومن هنا يبرز دور العامل العشائري كأحد العوامل المؤثرة في تركيبة هذه الدولة او في فاعلية واستقرار نظامها السياسي ، فالتحول من المجتمع العشائري وما يفرزه من نظم تتلاءم وعقلية ونضوج هذا المجتمع الى نظام الدولة الحديثة التي تقوم على اساس النظرة الكلية الشاملة لأبناء المجتمع بغض النظر عن انتماءاتهم القبلية أو

[19] انظر :غسان سلامة ،قوة الدولة وضعفها بحث في الثقافة السياسية العربية ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،2003 ،ص219

الطائفية أو الاثنية مع رؤية تعلو على هذه الانتماءات ،هذا التحول يكون بطيئا ويتأثر بعوامل عديدة من بينها العوامل الاجتماعية فضلا عن ذلك ان هذا التحول مر بمراحل هي الاتية[20]:

الاولى / هيمنة المعايير والمفاهيم والقيم والثقافة العشائرية على القيم الحديثة للمجتمع .
الثانية / تعكس هيمنة قيم المجتمع والدولة الحديثة على قيم البداوة والقبلية .
الثالثة/ اقامة المجتمع الحديث ونظامه السياسي مع الغاء المعايير القبلية او على الاقل تحديدها .

ويمكن ان نؤشر هنا ان النظام السياسي العراقي الحديث يعيش في المرحلة الثانية من التحول اذ لازال التأثير العشائري كبيرا في عقلية وتفكير نسبة كبيرة من عقلية الموظفين وكبار الشخصيات التي تدير السلطات في الدولة ،فعلى صعيد السلطة التنفيذية نجد وجود ما يسمى (بعائلية السلطة) عن طريق سيطرة مجموعة من الموظفين ينتمون الى عائلة واحدة على ادارة مؤسسة حكومية او عدة دوائر مهمة فيها فضلا عن ذلك يمكن ان نلحظ دور العامل العشائري في على المستوى الاداري اذ يتم التعيين على اساس العلاقات العشائرية وليس على اساس الكفاءة الامر الذي يفرز جملة مظاهر منها عجز الاداء الوظيفي لعدم قدرة هذه العناصر على الارتقاء بوعيها الى مستوى ارقى من الولاء العشائري كما ان مثل هذه الظاهرة تمثل بيئة صالحة الانتشار الامراض الاجتماعية داخل الجهاز الاداري كالرشوة والمحسوبية والغش والاحتيال[21]

كما يظهر اثر العامل العشائري في الصراع على السلطة ايضا اذ تحاول الحكومة جذب ولاء العشائر الى جانبها في صراعها مع خصومها في الوقت الذي يسعى الخصوم الى للاستفادة من هذا الولاء ايضا، ففي اللحظات الحاسمة تتناسى السلطة والاحزاب شعاراتها المرفوعة وخطابها السياسي الموجه للامة ككل لتستند الى القاعدة العشائرية للحسم في لحظات الصراع اذ تحولت العشيرة الى مصدر قوة والامثلة في الواقع العراقي كثيرة : فعلى صعيد المجالس التشريعية يؤدي العامل العشائري دورا في توجيه الشخص نحو الاشتراك في الانتخابات عن طريق الترشيح للعضوية او المشاركة في الانتخابات والادلاء بالأصوات فبعض الاعضاء تحركهم الدوافع العشائرية والقبلية في الترشيح للعضوية معتمدين في ذلك ليس على اساس الكفاءة والخبرة والوعي التي تعّد شروط اساسية للترشيح بل على الدعم العشائري الذي سيعزز مركزه الانتخابي لا سيما اذا

[20] علي عبد الحسين الجابك : الاثر السياسي للعامل القبلي في النظم السياسية العربية المعاصرة ،رسالة ماجستير(غير منشورة) ،كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ،2001 ،ص 113 .

[21] انظر محمد جابر الانصاري :العرب والسياسة اين الخلل ،جذور العطل العميق ،بيروت ، دار الساقي ،1998ص 182 .

كانت العشيرة كبيرة ولها نفوذ مهم في المجتمع[22] وزيادة على ذلك هناك دوائر انتخابية مغلقة عشائريا بوجه العشائر الاخرى وتصبح ملكا للعشيرة او القبيلة الواحدة مما يعني ابعاد العناصر المثقفة والواعية وذات الكفاءة الادارية من الانتخابات بل وحتى العناصر التي لا ترتبط بالعشيرة هي او القبيلة بعلاقات طيبة[23] ، فقبل كل انتخابات برلمانية كانت ام محلية تتسابق الأحزاب العراقية في حملة انتخابية مبكرة يتم خلالها التركيز على شيوخ العشائر العراقية والزعامات القبلية، الذين يمتلكون عدداً كبيراً من الأصوات بحكم سيطرتهم على توجهات أفراد عشائرهم، هذا الأمر حول أخيراً دواوين ومضايف العشائر إلى ما يشبه منابر مبكرة للسياسيين ورؤساء الأحزاب إلا أن اللافت فيها أنها تستقبل مرشحي الأحزاب من أي اتجاه كان، المتناحرة بينها أو المتوافقة ، وثمة صور كثيرة من تجليات العشيرة وأنساقها على سلوك الطبقة السياسية يعرضها المشهد العراقي باستمرار، فخلال مدة ظروف الترشيح والانتخاب للدورة الانتخابية الثالثة للمدة من (2014 –2018) توجهت نائبة إلى عشيرتها لأن خلافًا "سياسيًا" نشب بينها وبين الناطق الرسمي لتيّار الحكمة ،اذ أرسلت عشيرة النائبة تهديدا" لعشيرة الناطق الرسمي قبل أن يحضر إلى مضيف العشيرة ويعتذر، في مشهد يلاحظ فيه أن دائرة الخلاف السياسي تحوّل إلى المضيف العشائري، وفي ذات السياق تعرّض رئيس البرلمان العراقي إلى محاولة للإقالة، من خلال اجتماع مجلس النواب على رفضه بالأغلبية، لكن عشيرته خرجت في مؤتمر صحفي، رافضة ما يحدث له، فضلاً عن احتجاج عشيرة وزير الدفاع السابق حين تعرّض إلى استجواب في البرلمان. وكأن هذه المناصب التي يحتلها هؤلاء هي ملك للعشيرة وبالتالي لا يجب التنازل عنها وفي ذات الوقت تؤشر خللا كبيرا في نمطية التفكير السياسي لدى هذه النخب التي تتقوى بعشيرتها دون اجهزة الدولة وهم –وكما هو مفترض– رجال دولة وبناتها فاذا كان تفكير هذه النخب وهم بهذه المراكز فكيف يمكن تصور حال المواطن العادي .

رابعا: العشيرة وتحديث منظومة العمل السياسي في العراق

اذا كانت عملية التحديث السياسي تعبر عن نوع من التفاعل المستمر عبر عملية التمايز البنائي او الوظيفي ومقتضيات تحقيق المساواة واكساب النظام السياسي القدرة على التكامل والتكيف والابداع[24] فانه تبعا لذلك

---

[22] خلدون حسن النقيب :صراع القبيلة والديموقراطية ،حالة الكويت ،دار الساقي للنشر ،1996 ، ص 149

[23] علي عبد الحسين الجابك ، الاثر السياسي للعامل القبلي، مصدر سبق ذكره ، ص116

[24] D. L Sills ,(ed) Aspects, in J scoleman modernization: political ,op cit.vol.10 .P397 .

غالبا ما يقترن نمو البناء السياسي الذي يقوم على تغيير انماط السلطة المبنية على الولاءات التقليدية بنظام عقلاني عصري يقترن بحكومة وطنية ديموقراطية عبر تشجيع الوعي بالاطار التكاملي للوطن عن طريق ابراز وتنمية الادوار القومية واضعاف عوامل التجزئة والتفتت ومن خلال توسيع الدور السياسي للدولة الحديثة[25] ومنها يبرز السؤال التالي: هل ان العشيرة تعيق عملية التحديث السياسي وتكاملية بناء الدولة الحديثة في العراق؟ ان عملية التحديث السياسي تتضمن متغيرات: ابرزها عقلّنة السلطة التي تتم عبر قيام سلطة وطنية واحدة بدلا من سلطات سياسية تقليدية سواء كانت دينية او اثنية او عائلية، وتتضمن ايضا تطوير مؤسسات وهياكل متخصصة لأداء الوظائف السياسية على اساس الانجاز وليس الانتساب او الولاء وتتضمن اخيرا توسيع المشاركة السياسية لعموم المواطنين[26] .

وتبعا لذلك فان عملية التحديث هذه تتطلب تبني عموم افراد المجتمع وبناه الاجتماعية اصلاحات وهياكل جديدة، وهنا تتحرك القوى التقليدية باتجاه مقاومة خطوات التحديث هذه لأنها ستؤثر سلبا على مكانتهم الاجتماعية وامتيازاتهم التي ورثوها عن طريق غلق المنافذ التي تفضي الى التحديث ووضع العراقيل امام تطوره في محاولة منها لإيقاف خطوات التحديث هذه او على الاقل التقليل من آثاره لاسيما في يخص منها بتحطيم القيم التقليدية الموروثة وما يترتب عليها ،واذا كان الولاء القبلي القائم على التعصب يشكل احد ركائز البنى التقليدية التي يستهدفها التحديث السياسي فانه والحال هذه سيعمل على عرقلة واعاقة مسيرة التحديث بقصد المحافظة على البنى التقليدية للمجتمع والدولة والنظام السياسي وقد يحصل ذلك وان كان الهدف ليس الغاء الانتماءات الاولية بل تنميتها وتوظيفها للصالح العام في الاقل بجعلها غير نزاعية[27] .

وبقصد استيعاب صدمة التحديث فان البنى العشائرية اخذت تتكيف مع الاوضاع المستجدة وتطور من اساليبها وتعديل نفسها والدخول في عملية التحديث عبر زج نخبها في مفاصل السلطات لضمان الحصول على التأثير والمكاسب وبقاء امتيازاتها والذي ساعدها في ذلك ضعف وضبابية عملية التحديث والعصرنة التي تدخل ضمن سياق عملية التحول الديموقراطي في العراق التي تعيقها الكثير من الصعاب ، ويشير

---

[25] عباس محمد فاضل ,عبد السلام ابراهيم بغدادي ,دور الحزب في التحديث والتنمية السياسية في اشارة الى التجربة العراقية (طار نظري) ,مجلة آفاق عربية ,العدد 12 ك1 1989 ,ص 12

[26] صموئيل هنتغتون النظام السياسي لمجتمعات متغيرة ،ترجمة سمية فلو عبود ،بيروت ، دار الساقي ،1993 . ص 47

[27] انظر : عبد الحليم الزيات ،التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي ،،ج1 ،القاهرة ،دار المعارف ,1986 ، ص 83 .

خلدون النقيب الى ان القبلية السياسية تنزع باستمرار الى تعديل نفسها تبعا للظروف المتغيرة ومن هنا يمكن ان نجد احزابا سياسية حديثة قائمة على الترتيبات العشائرية او الطائفية[28] او تأسيس منظمات مجتمع مدني او جمعيات او منتديات او مقرات للتواجد العشائري تتماشى مع الواقع الحالي يرتادها شيوخ عشائر هدفها ضمان البقاء ضمن دائرة التأثير المجتمعي والسياسي ، ومن هنا يمكن ان يكون للعامل العشائري آثارا سلبية واضحة على الصعيد السياسي قد تؤدي في احد نتائجها الى الانقسام السياسي وقد يزداد ذلك الاثر سلبية عندما يطال العامل العشائري جوهر السلطة ومؤسساتها ليخلق ما يمكن تسميته(سلطة العشيرة) فعند ذلك تكون السلطة عاجزة عن توحيد المجتمع ،كما ان تعدد الولاءات العشائرية داخل الدولة الواحدة قاد الى ضعف مؤسسة الدولة كما ادى الى تعميق وتفاقم ولاء الفرد لعشيرته وبالتالي اصبح الامر كما يرى ابن خلدون (ان الاوطان كثيرة القبائل والعصائب قل ان تستحكم فيها دولة بسبب اختلاف الآراء والاهواء وانه وراء كل رأي منها هوى وعصبية تمانع عنها فيكثر الانقضاض على الدولة والخروج عليها في كل وقت وان كل عصبية ممن تحت يدها تظن في نفسها منعه وقوة) [29] .

مع الاقرار ان التشبث بالأعراف العشائرية واتخاذها البديل عن منظومة القوانين والمؤسساتية يضعف الدولة ويفقدها هيبتها بل يتعارض في كثير من الاحيان مع نفاذية القوانين والقرارات التي تصدرها الدولة لتصادمها مع مصالح بعض العشائر لكن هذا الامر يمكن التعامل معه من قبل الحكومات بطريقة تجعل النخب العشائرية المثقفة تقدم الدعم والمشورة لهذه العشائر بالطريقة التي تفضي التي تغيير سلوكيات بعضها بما يتلاءم مع الواقع الحال وهنا اشير الى ما اسميه **(دبلوماسية العشائر)**[*] التي ادت ادوارا مهمة في وأد الكثير من الفتن وحل الكثير من الاشكاليات التي صعبت على الحكومات حلها وقدمت بذلك مساهمة فاعلة باتجاه الحفاظ على التماسك والضبط الاجتماعي اذ قاد بعض الشيوخ مفاوضات مع افراد وعشائر متخاصمة ومتقاتلة اسهمت هذه المفاوضات في ايجاد حلول ناجعة لها في الوقت الذي كانت الحكومة منشغلة بقضايا مصيرية على راسها التهديدات المعادية التي اطلقتها عصابات داعش والتنظيمات الاخرى عندما احتلت

[28] خلدون حسن النقيب :صراع القبيلة والديموقراطية، مصدر سبق ذكره ،ص 20

[29] عبد الرحمن ابن خلدون ،المقدمة، بيروت ، دار القلم ،د ت ،ص 115

[*] نشير هنا الى وزارة الداخلية واستحداثها مديرية شؤون العشائر التي يمكن استثمارها في هذا الجانب المهم .

مساحات واسعة من البلد وهذا دلّ بما لا يقبل الشك ان العشائر يمكن تؤدي دورا مساعدا ومساندا للحكومات في قضايا الضبط الاجتماعي والحفاظ على وحدة النسيج الاجتماعي ودرأ الفتن والمخاطر الاخرى .

خامسا: العشيرة والتحول الديموقراطي

هل ان العشيرة ديموقراطية او فيها مظاهر للبناء الديموقراطي وهل ان الانتماء العشائري –القبلي يعيق عملية التحول الديموقراطي الجارية في العراق؟ بهذا التساؤل ارتئينا ان يكون مدخلا لتحليل دور العشيرة في عملية البناء والتحول الديموقراطي يقصد بالتحول الديموقراطي تراجع نظم الحكم السلطوي بكافة اشكالها والوانها لتحل محلها نظم اخرى في الحكم تعتمد على الاختيار الشعبي الحقيقي وعلى مؤسسات السياسية متمتعة بالشرعية وعلى الانتخابات النزيهة كوسيلة لتبادل السلطة او الوصول اليها وذلك كبديل عن حكم الفردي وانتهاك القوانين والدستور ،او هي عملية الانتقال من الحكم السلطوي الى الحكم الديموقراطي وهي عند اخرين العملية التي تصبح خلالها السلطة السياسية اقل تعسفا واقل استثناءا للأخرين[30] .

وتشهد الدولة العراقية خلال المدة الراهنة من تاريخها مرحلة جديدة تتسم بالتأسيس لمسارات سياسية جديدة اضحى فيها صوت الحرية والديموقراطية طاغيا على غيره سوآءا كانت تلك المسارات في ميادين الدولة ام المجتمع وذلك في مواجهة عقود من استمرار التوجهات الشمولية ،فالبناء الديموقراطي في العراق يحتاج الى ترسيخ مقوماته من خلال بناء الوعي داخل المجتمع والدولة بوصفها قوة دافعة تبرز تأصيلها في الفكر والسلوك والمرجعية الحضارية والثقافية بصورة عامة بمعنى ان البناء الديموقراطي يحتاج الان الى تأسيس داخل الوعي الفردي والجمعي والى تأسيس داخل المنظومة الثقافية السائدة واساليب وطرق التنشئة ومؤسسات التعليم والاعلام والتثقيف حتى يمكن ان تتحول الى قناعة راسخة ومن ثم تترجم الى سلوك سياسي مستمر[31] على الرغم من ان الفكر الايديولوجي لمعظم الحركات القومية والسياسية بل حتى الحركات الدينية منذ عصر النهضة الى اليوم يتعامل مع واقع العشيرة بوصفها من رواسب الماضي وان الزمن كفيل بإزالتها الا ان معظم تلك الحركات وقعت ضحية هذا العامل الذي تجاهلته فاصبح المحرك الحقيقي لتنظيماتها

---

[30] عبد الجبار احمد عبد الله ،الانتخابات والتحول الديموقراطي في العراق ،في اشكاليات التحول الديموقراطي في العراق ،(ندوة فكرية) الجمعية العراقية للعلوم السياسية ،بغداد ،2009 ، ص50

[31] عمر جمعة عمران : النخبة وبناء الدولة الديموقراطية ،في اشكاليات التحول الديموقراطي في العراق ،مصدر سبق ذكره ،ص 119

والمسيطر على الانظمة التي اقامتها والقيادات التي افرزتها[32] ، وبما ان عملية التحول الديموقراطي في العراق هي عملية شاقة ولا يمكن ان تقوم على اسس تقليدية قديمة بل هي تحتاج الى آليات محكومة بشروط واسس ومستلزمات لا يمكن تجاوزها وهذه الاليات تتطلب علاقات مع المجتمع بكل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولا يمكن تحقيق ذلك الا من خلال بيئة سياسية ثقافية قابلة ومستعدة لهذا التحول، وهناك من يعتقد بصعوبة البناء الديموقراطي وتطبيقه في العراق منطلقين من فرضية ان البناء الديموقراطي كمعرفة وثقافة لازالت مسالة نخب معينة ومحددة وليست ذات طابع شعبي واسع مناصر لهذا الاتجاه لكن بالمقابل هناك من يعتقد ان البناء الديموقراطي فيما بعد الانظمة الشمولية يتطلب الاستناد الى المطالب الشعبية لأنها تستمد دلالاتها الحقيقية من سنوات التسلط[33] وهنا تثار مسالة التشكيك بجدوى النخب الاجتماعية ومنها النخب العشائرية في اجراء او تعزيز البناء الديموقراطي انطلاقا من الصعوبات السابقة اذ ان الواقع العشائري يشير الى ان تركيبها وادارتها قائمة على اسس بعيدة عن الديموقراطية عن طريق نظام العصبية والانتماء والموروث الاجتماعي وعدم المؤسسية التي تعيق الاندماج مع الاسس الديموقراطية الحديثة.

وبعد الغزو الأمريكي للعراق والتدمير المتعمد لمؤسسات الدولة وحل الجيش العراقي، لجأ الناس إلى هوياتهم الفرعية بشكل مطلق، إذ صارت الهويتان، الطائفية والعشائرية، قاربي نجاة وأمان(مع تحفظ الباحث على هذا الاتجاه) بالنسبة للجماعات العراقية التي ساهم الاحتلال الأمريكي في تفتيتها وتعميق الخلاف بينها وإضفاء الشرعية عليه، عن طريق تطبيق نظام الديمقراطية التوافقية "المحاصصة" على شكل النظام السياسي في العراق، والذي حّول الهويات المكوناتية بإرثها التاريخي وتجلياتها الاجتماعية والدينية إلى دائرة التوظيف السياسي والتنافس حول الوصول إلى السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وقد وصلت المحاصصة في العراق إلى أن يكون اختيار مدراء الدوائر ومؤسسات الدولة حسب انتمائهم المذهبي والمناطقي، وصولًا للعشائري، وربّما يدخلون في خلاف شديد، حول من أحق في هذا المنصب، المنتمي لهذه الجماعة أو تلك، هذه مشاكل حاضرة في عمق النظام السياسي العراقي، لكنها أزمات تتجلى بشكل أوضح مع كل انتخابات

[32] محمد جابر الانصاري: العرب والسياسة اين الخلل، مصدر سبق ذكره ،ص212

[33] حميد الهاشمي ،العنف في الشخصية العراقية، بحث منشور في مجلة علوم انسانية الالكترونية ،العدد 7 اذار 2004 ، www.ulum.ul.net

نيابية أو محلية، على اعتبار أن العشيرة جزء من وسائل التحشيد في الانتخابات لا الكفاءة أو الخبرة، وعلى اعتبار أنها جماعات جاهزة تتحرّك بأمر رجل واحد يدعى شيخ العشيرة أو سيدها بالوراثة، وبالتالي لا يتكلف المرشح للانتخابات إلا بإرضاء شيخ العشيرة والتقرب منه، ويقدم له الوعود في إطلاق التعيينات وإعطاء الامتيازات بعد الفوز، ليحشد الشيخ عشيرته لانتخابه ،وتتقاسم العشائر العراقية البرلمان فيما بينها وفق نظام المحاصصة، وتدافع عن مركزها كامتيازات راسخة وليس هناك امتيازًا أقوى من الهوية لدى العشائر في العراق، فهي تمنح المال والهيبة والسلطة والاعتبار تلك الصفات التي تقع الغريزة الإنسانية أمامها صريعة مأسورة، ولا أحد من المرشحين للانتخابات النيابية في العراق تخلص من اللجوء نحو مكونه العشائري ، فعضوية البرلمان تجعل المرشحين يتراكضون نحو عشائرهم للحصول على اصوات ابناءها دون تفكير في مستقبل الهوية الوطنية وما هي مآلات هذا السلوك وتأثيره على شكل النظام السياسي في البلاد بشكل عام، فالانتماء العشائري صار هوية بديلة يمر بها المواطنون إلى مؤسسات الدولة بشكلها المدني والعسكري، فضلا عن ذلك أن هذا التخادم المعلن منه وغير المعلن بين الطبقة السياسية والجماعات العشائرية، جعل أصحاب النفوذ في السلطة التشريعية والتنفيذية يغضون النظر عن الكثير من الانتهاكات التي تقدم عليها العشائر في العراق، لأنهم بحاجة إليهم في كل دورة برلمانية[34] .

ومما عزز من قدرة التأثير العشائري في العراق وعرقلة عملية التحول الديموقراطي هو احتفاظها بمجموعات مسلحة تلجأ الى الاستعانة بها ليس للدفاع عن العشيرة فقط وانما للتعرض على العشائر الاخرى او حتى للدولة عندما ترى ضرورة في ذلك تتفق مع مصالحها، وظاهرة المجموعات المسلحة العشائرية تفرز نواحي سلبية على النظام السياسي وعلى الوحدة الوطنية اذ ربما تطالب هذه العشائر ولاسيما في فترة ضعف النظام بطموحات تتنافى مع وحدة البلاد واستقلالها ،وهذا الامر له آثاره وتجلياته الخطيرة على مستقبل عملية التحول الديموقراطي لأنه يتنافى مع مبدأ حصر السلاح بيد الدولة التي هي مسؤولة عن حماية جميع المواطنين اينما كانوا وليس عشائرهم التي يجب ان يكون دورها مساندة جهود الدولة وتطبيق قوانينها على الجميع وفي الواقع العراقي الحالي زاخر بالأمثلة على الصراعات العشائرية التي تستخدم فيها اسلحة ثقيلة ومتوسطة وتؤدي الى ضحايا كثيرة الامر الذي يعيق كثيرا من نفاذية قوانين الدولة وحصر السلاح بيد الدولة من الضروريات لبناء منظومة الدولة المعاصرة .

[34] أحمد الشيخ ماجد: العشائرية في الانتخابات العراقية، مصدر سبق ذكره .

سادسا :العشيرة وحفظ الامن

تصاعد دور العشائر بشكل كبير بعد الاحتلال الامريكي للعراق 2003، فعلى اثر انهيار الدولة وتعطل القانون وانتشار الفوضى والخوف بين المواطنين اخذ الناس يبحثون عن من يوفر لهم الحماية، فتفرقوا فقسم لجأ الى العشيرة ومنهم من لجأ الى مرجعية دينية او تشكيلات سياسية او تجمع مني سكني [35] ومن منطلق الشعور بالمسؤولية بدأت العشائر العراقية تتحرك من اجل ملئ الفراغ الامني الذي خلفه انهيار الدولة وكان اول عمل قامت به العشائر هو الحفاظ على ممتلكات الدولة من السراق والمخربين وبالفعل تم الحفاظ على الكثير من المدارس والمراكز الصحية وغيرها من المؤسسات ولا سيما في الاقضية والنواحي، وهذا الامر بدا واضحا وكانت الخطوة الثانية للعشائر هي محاولات تنظيم نفسها من اجل القيام بدور سياسي، فبعد اشهر من الاحتلال برزت العشرات من المجالس العشائرية ولكن هذه المجالس خلت من الشيوخ الكبار واقتصرت على شيوخ من الفئة المتوسطة وبالمقابل ادركت القوات الامريكية اهمية العشائر في العملية السياسية لذلك سعت منذ البداية الى تشكيل مكتب الارتباط مع العشائر وقام احد العسكريين واسمه (الن كينغ) لإدارة هذا المكتب . [36]

وتجربة الصحوات وباعترافات أمريكية تؤكد إنها انجح صفقة في حرب العراق ،واستطاعت أن تؤّمن منطقة عدت منطقة قتل للقوات الأمريكية بامتياز ، ويكفي هنا للتدليل على هذه الحقيقة الرجوع إلى إحصائيات الخسائر الأمريكية التي كان أكثرها من هذه المنطقة ، والتراجع الواضح في هذه الخسائر بعد تبني الصحوات العشائرية. [37]

تحليل ختامي

– تعد العشيرة ركنا اساسيا في التكوين الاجتماعي العراقي بنيويا ووظيفيا، لما تضطلع به من ادوار مهما في الضبط الاجتماعي وفي الاتجاهات التي تؤدي إلى المحافظة على القيم الاخلاقية والسلوكية وتمتين

---

[35]عدنان ياسين مصطفى: الامن الاجتماعي وشبكات الامن الاجتماعي في العراق، نحو تنمية تمكينية للأدوار التقليدية والحداثية ، بحث مقدم الى المؤتمر الثالث لرابطة دراسات العراق ، لندن، 2008 ، ص 8.

[36] جريدة الشرق الاسط: العدد 9217، في 22/ 2 / 2004 .

[37]انظر ياسين البكري: مقدمة لدراسة القبيلة في العراق في ضوء علم الاجتماع السياسي ، مصدر سبق ذكره ،ص13.

الاصرة الوطنية، ولم تخلى العشيرة عن دورها في العمل السياسي، لذا توجهت انظار السياسيين للعشائر للاستعانة بها واستثمار دورها في التعبئة الحزبية والجماهيرية، اذ اثبتت العشيرة وعلى وجه الخصوص في محطات التوتر الاجتماعي انها الملاذ الامن من تلك التوترات، بعيدا عن الاستقطاب الديني والعنصري والطائفي .

– العشائر واقع مفروض على الشعب وموروث من الماضي القريب والبعيد، ويمكن التعايش معها مؤقتاً، والاستفادة منها لتحقيق الأمن وإلحاق الهزيمة بالإرهاب وعصابات الجريمة المنظمة في الظروف الحالية، اذ ان الحكومة ضعيفة ومؤسساتها المدنية وقواتها المسلحة مازالت في طور البناء ولم تكتمل بعد فهناك الحاجة إلى دعم العشائر ورجال الدين وتوظيف كل ما في العراق من موروث اجتماعي لخدمة الشعب، والاستفادة منه في الظروف الحالية الطارئة ولكن في الوقت ذاته ترى الدراسة من الواجب عدم سن قوانين من شأنها تكريس العشائرية والقبلية ونشر قيمها ونفوذها ومنحها دوراً في الدولة، لأنها على المدى المتوسط والبعيد هي على النقيض من بناء الدولة المدنية، والتقدم الاجتماعي والسلم الأهلي على اساس ان العشائر هي حامية للدستور والقوانين في أطار مؤسسات الدولة جراء الظرف الراهن لما اسلفنا.

الاستنتاجات

– ميزة عالم اليوم سرعة التغيير والتبدل والتقدم الهائل في نظم الاتصالات والمعرفة والتكنلوجيا والسياسة والإدارة ، كما يتميز ايضا بزيادة مستوى الوعي الثقافي والتقليد المتبادل لتلك المنظومات المعرفية الا ان بعض المجتمعات ذات الوحدات الاجتماعية المتنوعة والمتعددة لا زالت تعاني من محاولة استغلال واستثمار اثر وقيمة ومكانة تلك الفواعل (العشيرة) لتحقيق مكاسب ضيقة وشخصية وسياسية الامر الذي يضع العقبات امام عملية بناء نموذج دولة مدنية تحاكي تلك المتغيرات وتستوعبها وتنساق معها وتتفاعل مع تطوراتها.

– تظهر الافرازات السلبية للفواعل الاجتماعية(العشيرة) عندما تكون وحدة منغلقة على ذاتها او عندما يكون سلوكها مع الاخرين يتمحور حول ذاتها .

– في ضوء معطيات الواقع العراقي ترى الدراسة بان دور العشائر واثرها سيبقى فاعلا ومؤثرا على الاصعدة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ،اذ لازال النظام السياسي يعاني من مشاكل اقتصادية وادارية

وسياسية اسهمت في اضعاف الحكومات الناتجة عنه وهذا الامر لازال يجبر المواطن العراقي على اللجوء الى حاضنته الاجتماعية (العشيرة) في ظل الوهن الملازم للدولة.

–ان العشيرة امر واقع في التركيبة الاجتماعية العراقية ولا يمكن الفرار من اثرها وفاعليتها ،لكن يمكن للحكومة ان تفعل الكثير لأجل احتوائها والاستفادة من دورها واثرها وضمها ضمن منظومة الفواعل الاجتماعية ذات التأثير الاجتماعي الايجابي في بناء منظومة القيم المساندة لبناء الدولة .

– ان اساليب التنشئة الاجتماعية الحديثة التي تمتلكها الدولة في المؤسسات التربوية والتعليمية يمكن ان يكون لها القدح المعلى في تغيير القيم السلوكية للنشئ الجديد المعول عليهم في عملية التغيير وبضمنها القيم والاعراف العشائرية التي يمكن تقف بالضد من عملية بناء الدولة الحديثة .

التوصيات

–تأسيس مجلس اعلى للأعراف العشائرية يتكون من ابرز زعماء القبائل العراقية الرئيسية يتولى مهمة تنسيق العلاقة بين هذه العشائر والسلطة الحكومية غايته وضع تلك العشائر تحت عباءة الدولة وضمان التزام الزعماء بالقوانين الدستورية النافذة والاحتكام اليها بدل جعل الاعراف العشائرية فوق القانون والدستور الامر الذي يعيق حركة بناء الدولة .

– قيام مجلس النواب بتفعيل لجنة شؤون العشائر التي مهمتها العمل على توطيد اواصر العلاقات مع العشائر العراقية وضمان حضور المجلس في القضايا التي تضمن سلامة التشريعات وملامستها لهموم والمطالب القانونية والمشروعة لأبناء العشائر .

–استثمار توجهات النخبة العشائرية في المشاركة في اعداد بعض الفقرات الخاصة بتعديل الدستور في ضوء مطالب المتظاهرين السلمّيين .